

حمد بن جاسم يهاجم مجلس التعاون: موقف شخصي أم بالون اختبار قطري؟

ثناء على الآباء المؤسسين يشمل أمير قطر الأسبق الذي تعاون الشيخ حمد في الانقلاب عليه

تلقيق رئيس وزراء قطر الأسبق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني على مجلس التعاون الخليجي بطريقة بالغة السلبية ودون مناسبة واضحة، جلب أنظار المراقبين بكم التناقضات الصارخة التي انطوى عليها، بقدر ما أثار أسئلتهم عن دوافع ما تضمنته من نقد محبط وغير بناء للمجلس الذي مثل قبل أشهر قليلة إطارا لمصالحة قطر مع الدول التي كانت تقاطعها.

لندن - عاد رئيس الوزراء القطري الأسبق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إلى مفارقاته السياسية بمهاجمة مجلس التعاون الخليجي والدعوة إلى ضرورة العودة إلى ما أسماه الآباء المؤسسون، في إشارة إلى الزعماء الخليجين الذين عملوا على تأسيس المجلس في فترة سياسية حرجية في أوائل ثمانينات القرن الماضي وبدايات الحرب العراقية الإيرانية.

وبدا الشيخ حمد بن جاسم الذي سبق له أن شغل أيضا منصب وزير الخارجية حريصا على التقليل من شأن المجلس حد التحقير، وذلك بقوله إنه أصبح "مجرد بوق إعلامي".

وعاب الشيخ حمد بن جاسم عن واجهة المشهد السياسي القطري منذ أن قام أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بنقل السلطة لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سنة 2013، لكنه ظل من خلال تغريداته التي ينشرها من حين لآخر في حسابه على تويتر يحاول تلمس وجهة السياسات القطرية الرسمية ومساريتها وتبريرها بطريقة غير مباشرة.

وتأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981 على يد قادة الدول الست آنذاك، وهم الملك خالد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية الأسبق، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وسلطان عمان السابق قابوس بن سعيد، وأمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وأمير البحرين آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، بالإضافة إلى أمير قطر الأسبق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

تعليقات الشيخ حمد بن جاسم تحمل ملامح مواقف قطرية لا ترغب الدوحة في التعبير عنها بشكل مباشر

وكثيرا ما قرأ متابعون للشأن الخليجي في تغريدات الشيخ حمد بن جاسم ملامح مواقف رسمية قطرية من

القضاء العراقي ينخرط في ترهيب منتقدي النظام

بغداد - سلط اعتقال المحلل السياسي العراقي إبراهيم الصمديعي الضوء مجدداً على ما يتعرض له النشطاء العراقيين ومنتقدو تجربة الحكم القائمة في البلد وما تنطوي عليه السياسات العائنة والممارسات الحكومية من ظواهر سلبية على رأسها ظاهرة الفساد المستشرية في مختلف مؤسسات الدولة والمؤثرة بشدة على أداؤها من تضيقات واعتداءات وصلت في أحيان كثيرة إلى التصفية الجسدية.

وداهمت قوة أمنية كبيرة ليلا منزل الصمديعي المعروف بانتقاده للحكومات العراقية وتشهيره بظاهرة الفساد في منطقة الحارثية وسط العاصمة العراقية بغداد واعتقلته، ليتبين أن ذلك جاء بناء على مذكرة قبض وتفتيش صادرة عن رئاسة محكمة استئناف الكرخ استنادا

إلى تهمة موجهة إليه بـ"إهانة السلطات العامة بإحدى طرق العلانية وفق المادة 226 من قانون العقوبات". وأظهرت لقطات فيديو تم تصويرها بكاميرا مراقبة حالة من الاستعراض في عملية التوقيف التي شاركت فيها قوة أمنية لا تتناسب حجم العملية، بينما جرى تعمد إهانة المحلل السياسي بمعاملته معاملة المجرمين الخطرين من خلال تقييد يديه وراء ظهره قبل إدخاله في إحدى السيارات التي أحضرت لنقله من مكان اعتقاله.

لكن الحساب الرسمي للصمديعي على فيسبوك نشر بعد اعتقاله تعليقا على العملية ورد فيه "أكثر من ساعات مرت دون أن يصدر أي توضيح من قبل أي جهة حكومية ولا أحد يعرف الجهة المنفذة (...). ولا مكان تواجدته



تمرد على الصمت



عزف متجدد على وتر الخلافات

يستطيع أن يصمد ويستمر أمام ما يواجهه من تحديات". ورات أوساط خليجية أن هذا الموقف يتضمن اتهامها لبلدان خليجية بعينها بالهيمنة على المجلس، كما لا يخلو من مبالغة بتجاوزه مجرد النقد إلى نفي الوظيفة عن مجلس التعاون، مذكرة بأن المجلس رغم محدودية قدراته وصلحياته ظل فاعلا في بعض الملفات والقضايا بدليل أنه مثل إطارا لمصالحة قطر نفسها مع الدول التي كانت تقاطعها، وذلك خلال قمة العال الأخيرة التي احتضنتها السعودية في يناير الماضي.

الاقليمية والدولية أو لإبداء وجهات نظر تجاه قضايا أخرى تعجز الدول الأعضاء على أن ترد عليها بنفسها دون مساعدة من غيرها". وأضاف قوله "هذا لا بأس به ولكن أصبح المجلس مجرد بوق إعلامي ينفخ هنا وهناك من دون هدف محدد مفيد على الصعيد القومي العام، وهذا للأسف ليس ما طمح له الآباء المؤسسون حين أنشئ المجلس، ولا يصبو لطموحات شعوب المجلس التي تريد أن يحقق المجلس كثيرا من آمال التلاحم والانسجام والوحدة التي تنشدها الشعوب حتى

ضمنية إلى حكمة أمير قطر الراحل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي كان قد ساعد هو نفسه في خلعه في انقلاب أيضا قام به ابنه أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 1995. وقال الشيخ حمد بن جاسم في تغريداته "يتضح يوما بعد يوم أن ما يحققه مجلس التعاون الخليجي من فوائد لا يتعدى إصدار بيانات تعود بفائدة هامشية في معظم الأحيان على بعض دول المجلس سواء كان ذلك شجبا لبعض الأطراف أو تأييدا لمواقف هذه الدولة أو تلك من بعض القضايا

الذي انتهى حكمه للبلاد بانقلاب قام به ابنه الشيخ حمد بن خليفة، لتبدأ بذلك تجربة حكم جديدة في قطر كان للشيخ حمد بن جاسم دور بارز فيها، وكان من بين أبرز سماتها الخروج عن الإجماع الخليجي في كثير من القضايا، بل التعاون مع قوى وبلدان تعتبرها دول الخليج مهددة لأمنها واستقرارها. وبلغت المواقف التي أطلقها الشيخ حمد بن جاسم في تغريداته بشأن مجلس التعاون قمة التناقض من خلال الجمع بين الانتقاد الشديد والإشادة بالآباء المؤسسين وما تنطوي عليه من إشارة

كورونا يقتحم صفوف حكومة الحوثيين

صنعاء - أودى وباء كورونا بوزير في الحكومة الموازية التي يديرها الحوثيون من العاصمة اليمنية صنعاء، وذلك بعد أن ظل انتشار الوباء في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون غامضا بسبب تكتّمهم على عدد الإصابات بالفايروس وعدد المتوفين جرّاءه، وغياب الأنباء بشأن أي إجراءات لمكافحة الجائحة والحد من وقعها.

وقال مسؤولان يمنيان إن زكريا الشامي وزير النقل في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دوليا توفي الأحد متأثرا بإصابته بالفايروس كورونا. وأضافا أنه كان يعالج بمستشفى في صنعاء مع رئيس الوزراء عبدالعزيز بن حبتور وغيرهما من المسؤولين الذين أصيبوا كذلك بالفايروس. والوزير المتوفى هو أحد المطلوبين للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية ضمن قائمة تضم أربعين قيادا حوثيا، وقد رصد التحالف مبلغ عشرين مليون دولار لمن يدلي بأي معلومات تؤدي إلى القبض عليه.

وبيّنا كُفّت الحكومة اليمنية التابعة للسلطة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي خلال الفترة الأخيرة من تحذيراتها من أن موجة جديدة من كورونا بصدد اجتياح اليمن في ظل افتقاره لوسائل التصدي لها، ظل الحوثيون يلتزمون الصمت بشأن الوباء في المناطق الخاضعة لهم، حيث لم يبنشروا منذ ظهور الجائحة سوى إحصاء واحد في مايو الماضي تضمن رصد أربع إصابات بينها وفاة واحدة، وسط اتهامات شعبية ورسمية للمتمردين بإخفاء أعداد المصابين في مناطق سيطرتهم.

الأحزاب الحاكمة في العراق هي حديث الصمديعي في وقت سابق عن قيام أطراف بدفع مبالغ طائلة لقاء بيع وشراء وزارات ومناصب في الحكومة العراقية.



باسل حسين

الصمديعي لو كان يملك ميليشيا هل كان أحد يجبره على اعتقاله

ورغم أن ما قاله المحلل السياسي يكاد يكون من البديهيات المسلم بها حتى لدى المسؤولين في الدولة العراقية بمختلف درجاتهم في سلم المسؤولية وجميع المشاركين في العملية السياسية، إلا أن تصريحات الصمديعي بشأن بيع وشراء المناصب الحكومية أخذت أصداء استثنائية في غمرة الغضب الشعبي من النظام القائم والذي بلغ ذروته مع رفع المحتجين لشعار إسقاط النظام.

وقال الناشط والأكاديمي العراقي باسل حسين تعليقا على اعتقال الصمديعي إن الأخير "لو كان يملك ميليشيا هل كان أحد يجبره على اعتقاله على هذا النحو"، متسائلا في تغريدة على تويتر "لماذا يسهل استهداف المواطن العادي واعتقاله وانتهاك حقوقه وكرامته، في حين لا يقترب أحد من أصحاب الميليشيات ولو قلبت عالي البلد على سافلها؟". وقارن مقدّم البرامج التلفزيونية النقدية الساخرة أحمد البشير بين حالة الصمديعي وحالة زعيم ميليشيا عصاب أهل الحق قيس الخزعلي الذي اتهم مؤخرا جهاز المخابرات العراقية بالإسراع بالخارج وبأنه سلم زمام قيادته لإحدى الدول العربية. وتساعل البشير عما إذا كان الخزعلي يستحق المساءلة مثل الصمديعي بتهمته إهانة السلطات.

للحكومة وسياساتها، وأن هذا الأسلوب يمثل امتدادا لحملة أوسع نطاقا لترهيب المعارضين والمنتقدين بطرق أخرى بينها الاختطاف والإخفاء القسري، وصولا إلى الإغتيال كما حدث مع الناشط والحلل السياسي والخبير الأمني هشام الهاشمي الذي اغتيل صيف العام الماضي على خلفية انتقاده لجهات نافذة بينها أحزاب وميليشيات شعبية.

ويمكن أن تترتب عن التهمة الموجهة للصمديعي وفق المادة القانونية المذكورة عقوبة ثقيلة بالسجن تصل مدتها إلى سبع سنوات.

وبرز الصمديعي خلال الفترة الأخيرة بانتقاده لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، فيما قال مقرّبون منه إنه تعرض لتهديدات من قبل جهات مجهولة.

ومن شأن انخراط حكومة الكاظمي في قمع النشطاء والمعارضين أن يلحق ضررا بصورة تلك الحكومة التي جاءت بشعارات الإصلاح وتلبية مطالب المحتجين الذين شاركوا في الانتفاضة التي شهدتها العراق بداية من خريف 2019 وأفضت إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي التي توطئت في قمع المظاهرات وأطلقت العنان للقوات الأمنية والميليشيات الشيعية لقتل المئات منهم وجرح الآلاف. ولحقت مصادر عراقية إلى وقوف جهات نافذة داخل الحكومة وراء اعتقال الصمديعي بهدف تاليب الشارع ضد رئيس الوزراء غير المحسوب على معسكر الموالاتة لإيران، وهو المعسكر الأقوى والأكثر نفوذا داخل أجهزة الدولة.

وأشار البعض إلى أن مذكرة الاعتقال صدرت بناء على دعوى أقامها ضده رئيس الوزراء، لكن مصدرا مقربا من الأخير نفى ذلك، وفق ما تداولته مواقع إخبارية عراقية. وقال نشطاء عراقيون إن القطرة التي أفاضت الكاس بالنسبة إلى